

دعم أوروبي للمغرب يعزز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي

مساهمة مالية في صندوق تمويل الاستثمار تؤسس لشراكة على قاعدة رابح - رابح



تعطش لاستفاقة بعد كابوس الوباء

وضع خطة اقتصادية مفصلة من أجل شراكة أعمق بين الطرفين. وفي هذا الصدد استفاد المغرب من دعم مالي بقيمة 1.387 مليار يورو، منها 202.6 مليون يورو على شكل منح. في إطار التعاون التنموي المغربي - الألماني. ورحب وزير التعاون الاقتصادي والتنمية بجمهورية ألمانيا الاتحادية، غيرد مولر، بتميز التعاون الثنائي وبنائج مفاوضات التعاون التنموي الحكومية التي تمت، مؤخرا، بين البلدين والتي أتاحت للمغرب الاستفادة من غلاف مالي قدره 1.387 مليار يورو، بما في ذلك 202.6 مليون يورو على شكل منح.

والتدبير بجامعة ابن طفيل القنيطرة، أن من مصلحة الدول الأوروبية التوفر على شركاء أفارقة أقوياء وعلى رأسهم المغرب الذي أصبح أكثر قوة وفاعلية بعد عودته إلى الاقتصاد الأفريقي، وذلك من أجل تسويق المنتجات الأوروبية في الوسط الأفريقي بأمان تلائم تلك السوق الواعدة. وعلى مستوى التعاون المالي، أشاد المغرب والاتحاد الأوروبي بالجسوة النموذجية لهذه الشراكة التي ساهمت في إجراء مجموعة من الإصلاحات الكبرى بالملكية. وأكد أوليفر فارلي، أن المغرب شريك ذو مصداقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومن هنا تأتي أهمية

كما تعتبر الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي واحدة من الشراكات المتقدمة مع دول جنوب المتوسط الواردة في ما يعرف بقانون الجوار الأوروبي، حيث تضم واحدة من العلاقات التجارية المتقدمة للاتحاد الأوروبي مع بلد خارج أوروبا. وأكد الزراري أنه في ظل التطور الجيوستراتيجي الدولي المتמשل في بحث الدول عن بديل للصين من أجل الصناعة، يعد المغرب من بين الدول الأكثر ملاءمة للاتحاد الأوروبي لتصنيع بكلفة متوسطة في مناخ سياسي مستقر ومشجع على الاستثمار. كما أوضح الأستاذ الباحث بكلية الاقتصاد

الاقتصادية فهي ذات طابع اقتصادي صرف. وخلص الزراري، أنه إلى جانب الدور الريادي للمملكة المغربية في الوسط المتوسطي كتشريك استراتيجي لمجمل دول الجوار، فإن الدعم الأوروبي يصب في مصلحة المغرب والاتحاد الأوروبي بشراكة رابح - رابح. ويتصدر المغرب قائمة البلدان المستفيدة من سياسة الجوار الأوروبية والمساعدة المالية (حوالي 200 مليون يورو في العام) ويعمل كلا الجانبين على تمكين شراكة قوية وشاملة من خلال خطة عمل طموحة.

تسعى الحكومة المغربية إلى تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، حيث تترجم مساهمة أوروبا في صندوق محمد السادس للاستثمار والتعاون الاقتصادي النموذجي بتوجه ثابت لضمان استدامة الاستثمارات وتحقيق تعاون قائم على الربح المتبادل.

محمد ماموني العلوي

بشعبون خلال لقاء جمعه بالرباط بالمفوض الأوروبي المكلف بسياسة الجوار والتوسع أوليفر فارلي، الاتحاد الأوروبي بالمساهمة بشكل كبير في صندوق محمد السادس للاستثمار، باعتباره أبرز البات النهوض بالاستثمار وتقوية قدرات الاقتصاد المغربي. وأوضح بلاغ لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أنه، "من شأن هذا الدعم أن يشكل وسيلة لإنعاش حضور المستثمرين الأوروبيين بالمغرب ولتعزيز تنوع مصادر التمويل في إطار إعادة تصميم ذكي لسلاسل القيمة العالمية".

وبين المسؤول المغربي أن صندوق محمد السادس للاستثمار سيساهم، بالشراكة مع القطاع الخاص في تمويل ومواكبة الاستثمار، عبر صناديق، لاسيما في مجالات إعادة الهيكلة الصناعية، والابتكار والأنشطة الواعدة بشأن النمو، وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والبنى التحتية والزراعة والسياحة.

وأعرب فارلي، عن رغبة الاتحاد الأوروبي في مواصلة دعم المغرب، مشيرا إلى أن تنفيذ هذا البرنامج يأتي في إطار استعراض "السياسة الأوروبية للجوار" وهو يشكل مناسبة للارتقاء أكثر بالعلاقات النموذجية بين الشريكين.

ويرى الأستاذ الباحث بكلية الاقتصاد والتدبير بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، زكرياء الزراري، في تصريح لـ "العرب"، أن المغرب سيحصل على كل الدعم الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للجوار ونظرا لوضع المغرب كـ "شريك متقدم" للاتحاد الأوروبي خاصة وأن المبادلات التجارية للمغرب مع الاتحاد تشكل حوالي 65 إلى 70 في المئة.

وشدد الزراري، على أنه "لا يجب الخلط بين سياسة حسن الجوار والمساهمة المادية لعدة اعتبارات، منها نوعية الدعم المقدم بالنسبة إلى الدول في إطار حسن الجوار الذي يتركز في أغلبه على المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني بينما المساهمة

الرباط - شارك الاتحاد الأوروبي في دعم صندوق محمد السادس للاستثمار بتمويلات هامة بهدف الدفع بعجلة التنمية عن طريق دعم وتمويل الاستثمارات في خطوة تعكس اهتمام أوروبا بالموقع الاقتصادي للرباط في القارة الأفريقية. وتم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار من أجل الدفع بعجلة التنمية ودعم وتمويل الاستثمارات في الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في القطاعين العام والخاص. وخصص الاتحاد الأوروبي دعما ماليا إجماليا بقيمة 5 مليارات دولار، لصندوق محمد السادس للاستثمار، مهمته الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى ومواكبتها على المستوى الوطني والترابي في إطار شراكات مع القطاع الخاص.



ويندرج هذا التعاون في سياق الشراكة الاستراتيجية ومساعدة الاتحاد الأوروبي لشريكه المغربي في التخفيف من أضرار الاقتصاد المغربي على الشركات والاستثمارات. وفي هذا السياق قال وزير المالية محمد بنشعبون إن "طلب المساهمة من الاتحاد الأوروبي يأتي لكونه الشريك الأول للمملكة المغربية". وفي إطار الشراكة المغربية الأوروبية طلب

سلطنة عمان تطلق حملة دعم استهلاك المنتجات المحلية

السلطنة، وتضم جملة من الأنشطة الهادفة إلى تحفيز الاستهلاك المحلي. وتأثرت المالية العامة للسلطنة جراء الضربة المزدوجة لتفشي كورونا المستجد وانخفاض أسعار النفط، رغم أن عمان منتج صغير للنفط بحجم إنتاج لا يتجاوز مليون برميل يوميا. وتمتلك عُمان، مثل جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، مجتمعا شابا تتزايد نسبة الشباب فيه بشكل ملحوظ (متوسط العمر 30.6 سنة).

مسقط - أطلقت الحكومة العمانية مبادرة لدعم تسويق واستهلاك المنتجات المحلية، في خطوة تعكس رهان السلطات على دعم الموارد المحلية وتعزيز إسهاماتها في دفع الاقتصاد لتحقيق رؤية عمان 2040. نظمت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة لافتتاح ركن الحملة الوطنية لدعم المنتج العماني "صنع في عمان" بمدينة السلطان قابوس تحت رعاية سليم بن علي الحكاماني رئيس هيئة حماية المستهلك.

وتأتي المبادرة في إطار الحملة الوطنية لدعم المنتج العماني (صنع في عمان) في مواصلة لجهود دعم المنتجات المحلية وتحفيز الاستهلاك المحلي في ظل منافسة المنتجات الأجنبية المنافسة. وتهدف الحملة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية شراء المنتجات العمانية المنشأ، ودعم المنتجين والمصدرين العمانيين، ولفت الانتظار إلى جودة المنتجات العمانية والسعي نحو تكاملية الأنوار بين القطاعين العام والخاص.

وتتطلع عمان إلى تعزيز بيئة الأعمال ودعم المؤسسات العمانية الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع المصنعين ومقدمي الخدمات، وتنفيذ البرامج والحملة التسويقية الرامية إلى دعم الاقتصاد الوطني لتحقيق رؤية عمان 2040. وتتواصل الحملة إلى غاية يوم 15 من الشهر الجاري في مختلف محافظات

الدين العالمي على أعتاب 200 تريليون دولار جراء فايروس كورونا

وقالت مجموعة من كبار محلي وكالة التصنيفات في التقرير "في تقديرنا أن المئتي بنك الأعلى تصنيفا تمثل حوالي ثلثي الإقراض المصرفي العالمي".

14 نقطة مئوية نسبة زيادة الدين من الناتج المحلي بفعل الركود والاقتراض الزائد

وأضافت "بالنسبة إلى العام 2020، تفيد تقديراتنا أن خسائر الائتمان لتلك البنوك ستمتص نحو 75 في المئة من أرباحها قبل تجنب المخصصات. وفي إطار تصورنا المحتمل الأساسي، تتحسن هذه النسبة إلى حوالي 40 في المئة في 2021".

ومن المتوقع أن يكون نصيب آسيا والمحيط الهادئ من تلك الخسائر 1.2 تريليون دولار في 2021، ثلاثة أرباعها من الصين. ويعادل حجم النظام المصرفي الصيني من حيث قروض الزبائن حجم الأنظمة المصرفية الأمريكية واليابانية والألمانية والبريطانية معا، وهو يضغط دور أهم منها في ضخ الائتمان بالاقتصاد. وتصب التوقعات أيضا في أن تبلغ حصة أميركا الشمالية من الخسائر الجديدة 366 مليار دولار وغرب أوروبا 228 مليار دولار وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 142 مليار دولار وأميركا اللاتينية 131 مليار دولار.

14 في المئة في الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من المستبعد أن تسبب أزمة ديون في الأمد القريب، بفرض تعافي الاقتصادات وتوزيع لقاحات على نطاق واسع واعتدال سلوك الاقتراض".

وقالت ستاندر أند بورز إنه بفرض أن الاقتصاد العالمي عاد للنهوض مجددا بعد الجائحة، فإن نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تترجع مجددا إلى 256 في المئة بحلول عدة سنوات، ببساطة الجائحة تقادم الارتفاع".

وكانت تقارير دولية سابقة قد أكدت أن جائحة كورونا زادت مشكلات القطاع المصرفي العالمي نظرا لتعرض البنوك في جميع البلدان إلى خسائر كبيرة بسبب قيود الإغلاق المترتبة عن التدابير الاحترازية لمواجهة انتشار فايروس كورونا.

ونكرت وكالة ستاندر أند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية في تقرير نشرته في يوليو الماضي أن أزمة الوباء ستكلف البنوك في أنحاء العالم خسائر بقيمة 2.1 تريليون دولار في القروض بنهاية العام المقبل. وتوقعت ستاندر أند بورز أن تبلغ خسائر القروض في العام الحالي 1.3 تريليون دولار، وهو ما يزيد على نظري مستوى العام الماضي. ورجح خبراء الوكالة أن يكون حوالي 60 في المئة من تلك الخسائر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإن كانت أكبر الزبائن النسبية بما يتجاوز المثلين في المتوسط مقارنة مع العام الماضي ستحدث في أميركا الشمالية وغربي أوروبا.

أقربت قيمة الدين العالمي من أعتاب 200 تريليون دولار مدفوعة بالركود الاقتصادي جراء فايروس كورونا وتنامي حاجيات التمويل التي فتحت الباب لمضاعفة الاقتراض حيث اضطرت الحكومات إلى التدابير لتخفيف آثار الوباء على الأفراد والشركات.

لندن - توقعت ستاندر أند بورز غلوبال أن يبلغ الدين العالمي 200 تريليون دولار، أو ما يعادل 265 في المئة من الناتج الاقتصادي السنوي العالمي، بحلول نهاية العام، لكنها لا تتوقع وقوع أزمة قريباً.

وقالت وكالة التصنيفات الائتمانية العملاقة إن الدين العالمي سجل زيادة 14 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في السنة المقبلة، لا تتوقع التراجع الاقتصادي الناجم عن كوفيد - 19 والاقتراض الزائد الذي اضطرت



جائحة تقادم القروض وباء مؤجل

صنع في عمان مبادرة لدعم تسويق واستهلاك المنتجات المحلية وتحفيز الاقتصاد

ويدخل حوالي خمسين ألف عماني شاب مجال القوى العاملة كل عام، وتم تصميم إستراتيجية "رؤية 2040، التي تم الكشف عنها في عام 2018، لتمكين وتنويع القطاع الخاص وبالتالي خلق فرص عمل للشباب مع تخفيض فاتورة أجور القطاع العام الباهظة في الوقت نفسه.

ويتمتع السلطان هيثم بن طارق بخبرة إدارية واقتصادية، وينظر إلى الأزمة الراهنة على أنها خلفية كافية لإعادة مسار الاقتصاد العماني بعيدا عن أي ترهل إداري ومالي أشار إليه في أول خطاباته الموجهة للعمانيين بعد توليه الحكم خلفا لابن عمه السلطان قابوس.